أوراق البدائل

واقع ومستقبل الثورة المصرية

د. عمرو الشوبكي

رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات

منتدى البدائل العربي للدراسات
A.F.A. (www.afaegypt.org)
٣ ش الشيخ المراغي العجوزة شقة ٩٣
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس 33359852 -2+
Info@afaegypt.org

تعريف بالكاتب:

- رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات والخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- باحث معروف شارك في العديد من المؤتمرات الدولية وله مؤلفات عديدة خاصة فيما يتعلق بالحركات الإسلامية، والعلاقات العربية الأوروبية.
- يعد د. عمرو من كتاب المقالات المميزين في مصر والوطن العربي وله مقال يومي في جريدة المصري اليوم.

ملخص الورقة:

نجحت ثورة الشعب المصري في إسقاط رأس النظام القديم ورموزه، وبدأت تستعد للدخول في مرحلة التحول الديمقراطي بكل ما يفرضه ذلك من فرص ومخاطر من أجل بناء نظام سياسي قائم على لديمقراطية واحترام حقوق الإنسان،و المؤكد أن ثورة ٢٥ يناير هي الأعظم في تاريخ مصر الحديث، وتعد واحدة من الثورات الكبرى في العالم من زاوية أعداد الجماهير التي شاركت فيها (قدرت في يوم ١١ فبراير بحوالي ١٢ مليون مواطن) ، وتجاوزت بذلك عدد من استقبلوا الإمام الخميني بعد عودته من منفاه إلى إيران حين بلغوا ٦ ملايين مواطن، وكانوا حتى اندلاع الثورة المصرية أكبر رقم شارك في مظاهر ات غير رسمية في تاريخ الإنسانية وتتناول الورقة ثلاثة محاور أساسية مؤثرة في مسار الثورة وهي:

- **بين إسقاط النظام والدولة**
- **ثنائية الشعب والجيش**
- **تحديات بناء الجمهورية الثانية**

منتدى البدائل العربي للدراسات

نجحت ثورة الشعب المصري في إسقاط رأس النظام القديم ورموزه، وبدأت تستعد للدخول في مرحلة التحول الديمقراطي بكل ما يفرضه ذلك من فرص ومخاطر من أجل بناء نظام سياسي قائم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

و المؤكد أن ثورة ٢٥ يناير هي الأعظم في تاريخ مصر الحديث، وتعد واحدة من الثورات الكبرى في العالم من زاوية أعداد الجماهير التي شاركت فيها (قدرت في يوم ١١ فبراير بحوالي ١٢ مليون مواطن) ، وتجاوزت بذلك عدد من استقبلوا الإمام الخميني بعد عودته من منفاه إلى إيران حين بلغوا ٦ ملايين مواطن، وكانوا حتى اندلاع الثورة المصرية أكبر رقم شارك في مظاهرات غير رسمية في تاريخ الإنسانية.

والحقيقة أن الطاقة التي فجرتها الجماهير المصرية طوال ١٨ يوما وا إصرارها على ضرورة تنحي مبارك ومطالبتها بالتغيير، كانت مسار فخر واحترام العالم كله، خاصة أنها اتسمت بالسلمية والتحضر وعدم العنف رغم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد.

١. بين إسقاط النظام والدولة

خرج الشعب المصري في مظاهرات مليونية تطالب برحيل الرئيس، ورفع شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" ولكنه لم يقل إن الشعب يريد إسقاط الدولة، ورحب بموقف الجيش الداعم لثورته، فناضل من أجل إسقاط الأول وتمسك ببقاء الثانية.

والحقيقة أن هذا الموقف الذي حمله الثوار في مصر تميز بانحياز فطري إلى نماذج في تجارب التغيير قامت على إفشال قدرة النظام القديم على الاستمرار في الحكم ومحاكمة رموزه الفاسدة، والمتهمة بارتكاب جرائم ضد المواطنين، ولكنها لم تقم بانتقام عشوائي ضد كل من عمل مع النظام السابق، خاصة أن كثيرا منهم وخاصة في الحالة المصرية انضموا للحزب الحاكم باعتباره حزب الدولة منذ الاتحاد الاشتراكي ومرور ا بحزب مصر وانتهاء بالحزب الوطني، وقدروا بالملايين.

إن طبيعة الحزب الوطني الذي حكم مصر منذ تأسيسه عام ١٩٧٨ وضم تشكيلة نادرة من الفاسدين والجهلاء، ظل في نفس الوقت "حزب الدولة" الذي ارتبط بجهازها الإداري والأمني، وضم مئات الآلاف من البسطاء الذين دخلوه بهذه الصفة دون أن يتورطوا بالضرورة في فساد أو تعذيب. وهنا لا يجب استدعاء تجربة "اجتثاث البعث" العراقية لأنها ستحول البلد إلى ساحة للفوضى، وستفتح الباب أمام الجيش لحكم البلاد مباشرة، أما إذا حرصت الثورة بشكل ديمقراطي على استبعاد الحزب الوطني من الحياة السياسيةوا إسقاط رموزه وقياداته في أي انتخابات

ديمقراطية قادمة، فإن هذا سيفتح الباب أمام تطور سلمي وديمقراطي حقيقي، وهزيمة الحزب الحاكم في الانتخابات القادمة عن طريق تقديم بديل آخر مقنع للجماهير.

والمفارقة أن مصر التي شارك في ثورتها ملايين الناس لم تقم باستئصال كل أركان النظام القديم بما فيها مؤسسات الدولة كما جرى في إيران والعراق، فالثورة الإيرانية التي سقط فيها أكثر من ٧٠ ألف شهيد قامت بحملة إعدامات واسعة ضد كل قادة النظام القيم والمتعاونين معه عن طريق محاكم ثورية، أما العراق فقد ارتكبت قوات الاحتلال الأمريكي خطيئة كبرى حين حلت الجيش ومؤسسات الدولة، والتي ملأتها مليشيات طائفية سيطرت على كثير من أجهزتها وخاصة وزارة الداخلية، وصدر قرار اجتثاث البعث الذي دمر الحياة السياسية في العراق.

والحقيقة أن تجارب هدم القديم واستئصاله بشكل انتقامي وخارج إطار القانون لم تجلب الديمقراطية للشعب الإيراني رغم عظمة ثورته، ولا للشعب العراقي رغم عراقه تاريخه، وأن نقطه الانطلاق التي تنطلق منها الثورة المصرية تمثل فرصة حقيقية لبناء نظام سياسي جديد مستلهمة تجارب النجاح التي جرت في أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأسبانيا والبرتغال، وكلها واجهت القديم من خلال القانون وليس الانتقام، وأسست لبدائل سياسية واجتماعية حاصرت مؤسسات النظام القديم حتى استطاعت في النهاية أن تهزمها عبر انتخابات ديمقراطية.

إن بلدان أمريكا اللاتينية التي تشابهت مع مصر في جوانب كثيرة، سنجد أنها واجهت نظما استبدادية عسكرية، وكانت العلاقة بين الثوار والجيش سيئة للغاية، على عكس الحالة المصرية التي دعمت فيها المؤسسة العسكرية مطالب الثوار، وأصبحت مهمة الشعب والجيش هو بناء الديمقراطية وا إنجاز عملية التحول الديمقراطي وحصار كل أركان النظام القديم بشكل ديمقراطي، ومحاكة كل الفاسدين بشكل قانوني.

٢. ثنائية الشعب والجيش

إن أهم التحديات التي تواجه الثورة المصرية هو بناء تيار سياسي جديد يستند إلى قوة اجتماعية حقيقية، ويكون امتدادا لشبكات العمل الاجتماعي والأهلي الصاعدة، خاصة أن أزمة الأحزاب والتنظيمات السياسية القديمة أنها ظلت طوال العهد السابق منعزلة عن الواقع الاجتماعي، وظل مسار السياسي في عزلة عن الاجتماعي، وحان الوقت لبناء تواصل حقيقي بين الاثنين.

إن التحدي الكبير المطروح أمام ثوار ٢٥ يناير هو تحويل مبادئ الثورة وقيمها إلى ممارسة حزبية وسياسية جديدة بتأسيس حزب أو أكثر يكونان نواة لبناء تحالف واسع، مهمته خوض الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة مستندا إلى قوى اجتماعية جديدة، ويضم نقابيين وجيلا ثانيا من رجال الأعمال وطبقات فقيرة ووسطى حريصة على بناء مصر الجديدة القائمة على العدل والديمقراطية.

إن هذا البناء قادر على إنقاذ مصر من خطري الالتفاف على مبادئ الثورة والفوضى التي باتت تمثل خطرا على عملية الانتقال الديمقراطي، خاصة بعد أن شاهدنا أزمة في كل مؤسسة، ومشكلة في كل مصنع، وهي أمور يجب أن تعالج برؤية سياسية جديدة تختلف جذريا عن الرؤية البيروقراطية والأمنية التي لازالت تخيم على تعامل أركان الحكم الجديد مع الواقع، وتتجاهل الأهمية القصوى والعاجلة لوضع تصور سياسي شامل يواجهه تحديات ومخاطر المرحلة الحالية.

والواقع أن الثورة المصرية قدمت نموذجا رائعا للتضامن بين طرفين كثيرا ما توجسا من بعضهما البعض، وهما الشباب والقوات المسلحة، فالأول كثيرا ما ارتاب في دولته واعتبر كل مؤسساتها جزءً من النظام الاستبدادي القديم، أما النظام فاعتبر أن الشباب قد تم إلهاؤه في الكرة والتدين الشكلي، وأن من تبقى منهم فمكانه لجنة السياسات، أو الموت غيظا أو كمدا أو انتحارا، إلى أن أثبتت ثورة ٢٥ يناير أن قلب الشباب المصري لازال ينبض بالحياة والعلم والثورة.

والحقيقة أن أعظم ما قدمته المؤسسة العسكرية طوال أيام الثورة ليس فقط رفضها مواجهه المتظاهرين بالقوة، إنما أيضا مستوى رفيعا من الأداء المهني والسياسي جعل ثقة الشباب في جيش دولته كبيرا، وهو أمر غير معتاد في تجارب بلدان أخرى حين كان الصدام بين الثوار ومؤسسات النظام بما فيها المؤسسة العسكرية حتميا وخاصة في بلدان أمريكا اللاتينية.

إن من تابع منا تعليقات شباب ثورة الغضب على الفضائيات المختلفة يندهش من إجماعهم على الثقة في الجيش وعلى احترامه بصورة ليس فيه نفاق ولا رياء، على عكس ما فعلت مجموعات المنافقين الذين مجدوا الرئيس مبارك طوال حكمة، وسرعان ما باعوه في لحظة حيت تغيرت الدفة وأسقطته الثورة.

ولعل استعادة الشباب الثقة في مؤسسات دولتهم ولو بداية في الجيش، وتبني الأخير مطالب الشباب، يعني أننا أمام بداية صحيحة لم تتح لمجتمعات أخرى حين كانت تعاني من وطأه ديكتاتوريات عسكرية واجهت طموحات الناس بالسلاح.

٣. تحديات بناء الجمهورية الثانية

باتت مصر أمام تحدي بناء الجمهورية الثانية، التي ستعني الانتقال إلى نظام رئاسي ديمقراطي تنزع منه الصلاحيات الفرعونية لمنصب رئيس الجمهورية، وتحدد مدة الرئيس بمدتين غير قابلتين للتمديد، ويتم تغيير القوانين المقيدة للحريات، وا ٍطلاق حرية تكوين الأحزاب وتأسيس الصحف، ورفع القيود المفروضة على منظمات

المجتمع المدني، وتطهير جهاز أمن الدولة وإعادة بنائه بصورة جديدة، وتحويل المؤسسات الصحفية الحكومية من كيانات مرتبطة بالحزب الحاكم إلى مؤسسات عامة مملوكة للدولة والشعب.

إن الإرث المرحل من الجمهورية الأولى إلى الثانية ليس هينا، فهي لن تستلم مثل ما جرى في بلدان أوربا الشرقية دولة تتمتع بنظام تعليمي وصحي متقدم، ولا خدمات يمكن اعتبارها على الأقل متوسطة المستوى، ولا جامعات تُخرّج علماء ومهنيين أكفاء، ولا مراكز أبحاثمتقدمة، و لا ثقافة عامة وفنون رفيعة، وبالتالي سيكون عليها أعباء مضاعفة تجعل بناء الديمقراطية والتقدم ليس أمرا سهلا، والأخطار والتحديات التي تواجهها كثيرة ولا يجب الاستهانة بها.

إن الانتقال للجمهورية الثانية قادم،وإن الجيش المصري سينفذ هذا الانتقال ربما قبل موعده، وستصبح هناك مسئولية كبرى أمام النخبة المدنية وشباب ثورة الغضب في وضع قواعد سياسية جديدة، وإدارة مؤسسات الدولة بكفاءة معقولة بعد أن عانت ليس فقط من غياب الديمقراطية، إنما أيضا من فشل مهني وسياسي.

وهنا نصبح المهمة التاريخية لثوار ٢٥ يناير هو تحويل قيم ومبادئ الثورة في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية إلى ممارسة سياسية وحزبية قادرة على أن تحصل على الأغلبية النيابية في أي انتخابات ديمقراطية قادمة.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من طرح رؤى واضحة تتعلق بتوافقات المجتمع على دستور المرحلة الانتقالية، وضرورة تنظيم عملية التحول الديمقراطي بقواعد وقوانين تنظمها لا تقيدها، وتأسيس شرعية "البديل الثالث" الذي قدمته ثورة ٢٥ يناير، وكسرت بمقتضاه كثيرا من الثنائيات الحزبية والأيديولوجية المغلقة التي عرفتها مصر طوال ٣٠ عاما، فكثير من الشباب الديمقراطي انحاز للثورة وللعدالة الاجتماعية وأسس طريقة جديدة في التفكير والممارسة تختلف عن النمط التقليدي لأداء كثير من الليبراليين في مصر، تماما مثلما فعل كثير من شباب الإخوان حين خرجوا رافعين الرايات المدنية للثورة وليس الشعارات الدينية للجماعة، ومعهم خرج كثير من الشباب المسيحي إلى ميادين الوطن وساحاته الرحبة بعد أن ظلوا لسنوات ضحايا جمهورية الخوف من المسلمين ومن الإسلام وربما من الوطن ككل.

إن الجمهورية الثانية ستحتاج إلى جهود مضنية من شباب مصر من أجل مواجهه مخلفات الماضي وتأسيس نظام سياسي قابل لتحويل مبادئ الثورة إلى ممارسة يومية تنقل البلاد خطوات للإمام، فالثورة قطعت نصف الطريق وأسقطت النظام القديم، وهي قادرة على إنجاز النصف الآخر ببناء نظام سياسي يوفر الطمأنينة والعدالة والحرية لعموم المصريين، ويحول مبادئ الثورة إلى ممارسة يومية جديدة قادرة على البناء و صنع مستقبل أفضل لهذا البلد.

إن هناك دولا تعرف انتخابات ديمقراطية، وبعضها تفتح أفقاً لتداول السلطة، ومع ذلك اعتبرت دولا فاشلة مثل باكستان والمكسيك، وهناك دول أخرى حققت الديمقراطية والتنمية وبنت مؤسسات قوية ونظاما ديمقراطيا يتسم بالحيوية والكفاءة مثل تركيا والبرازيل وماليزيا وغيرها.

إن ثورة ٢٥ يناير قادرة على أن تؤسس لمرحلة جديدة تدمج بين الديمقراطية والتنمية، وهي ليست سهلة كما يتصور البعض، لأن إرث "المباركية" كان سلبيا في كل المجالات، وأن عبقرية الثورة لا بد أن تنتقل إلى عبقرية في التغيير والبناء.

إن الجمهورية الثانية قادرة على أن تنقل مصر إلى مرحلة جديدة، بشرط أن تضع معايير وقواعد جديدة تدمج من خلالها القوى السياسية البازغة بصورة تتجاوز المنظومة القديمة والفاسدة، ويصبح أمام الجديد فرصة تاريخية لتجديد النظام السياسي برمته في حال إذا وضعنا جميعا قواعد جديدة تخرج من كل الناس أفضل ما فيهم.